

توازن الطلب الكلي الحقيقي في الاقتصاد الاسلامي

يتكون الطلب الكلي من الاستهلاك والاستثمار والانفاق الحكومي والانفاق العام .

$$Y = C + I + U + G$$

سنحلل توازن الطلب الكلي في الاقتصاد الاسلامي بالأسعار الثابتة والتي تشمل متوسط أسعار السلع والخدمات P ومتوسط سعر رأس المال q بالإضافة الى (معدل عائد الممول θ ومعدل الربح المتوقع π) وهما أسعار كل من خدمات رأس المال والتنظيم في الاقتصاد الاسلامي. حسب المنظور الاسلامي فان الطلب يولد العرض كما في النظرية الكنزيرية على خلاف مبدأ ساي و الذي يفترض ان العرض يولد الطلب.

يتحقق التوازن الكلي للطلب الكلي الحقيقي عندما يتساوى مجموع مكونات الطلب الكلي الحقيقي مع إجمالي الإنتاج (الدخل) أو العرض الكلي الحقيقي .

$$Y^S = C + S + R^1 + R^2$$

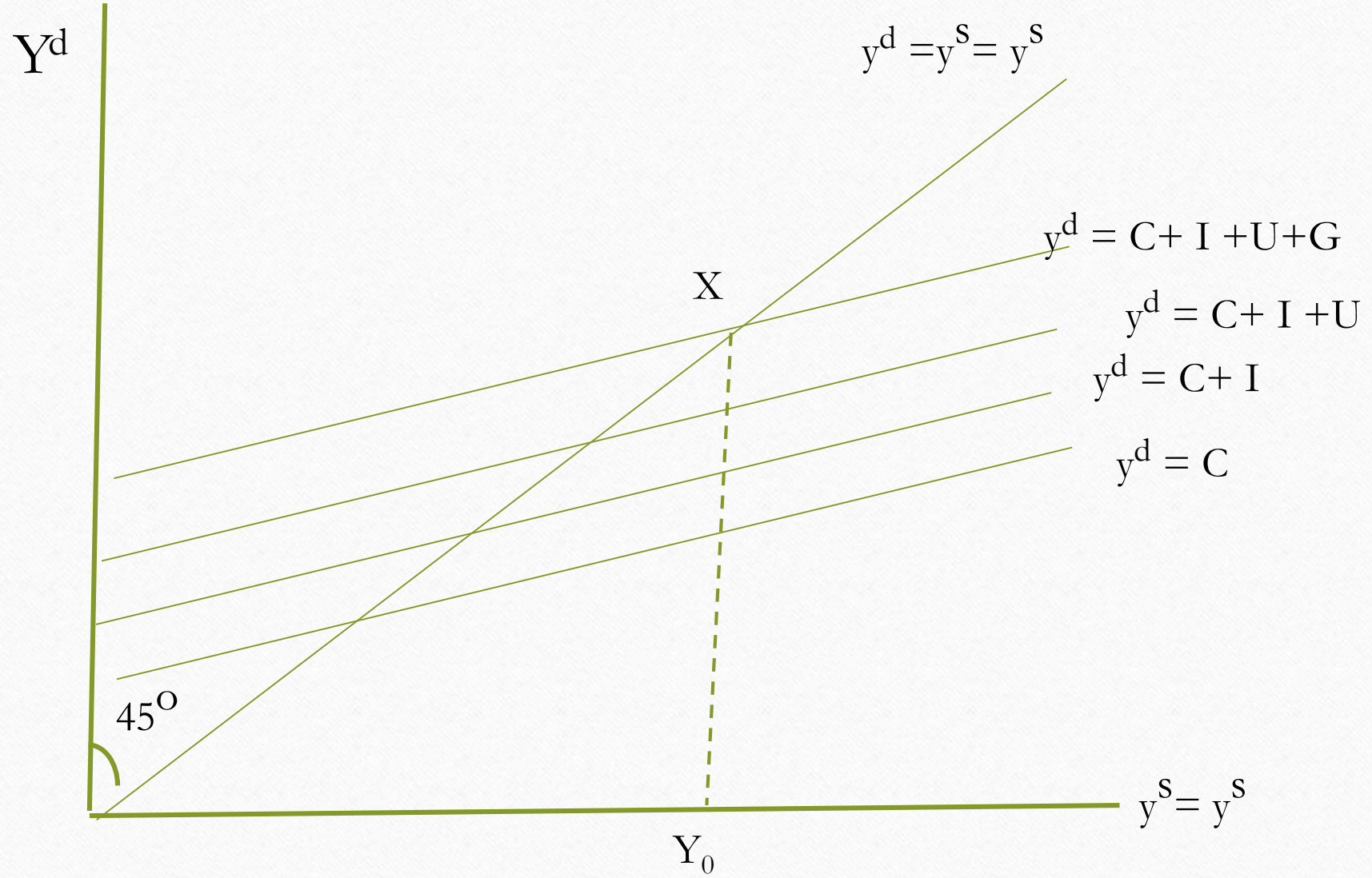
و تمثل R^1 الموارد المالية للقطاع العام اما R^2 فتمثل الموارد المالية للقطاع الحكومي.

و يعبر عن العرض الكلي الحقيقي بيانياً بخط مستقيم تنصف به الزاوية القائمة بين محور الطلب الكلي

(Y^d) ومحور العرض الإنتاج الكلي (Y^S) وبذلك يسمى منحنى الإنتاج (العرض) الكلي خط الدخل

(45 درجة) ويتضمن ذلك أن تغير الطلب الكلي بوحدة نقدية واحدة يؤدي إلى تغير العرض الكلي بنفس

الاتجاه بوحدة نقدية واحدة أيضاً .



يوضح الرسم البياني الإنفاق الكلي ومكوناته الأربعة مع خط الدخل وتتحدد قيمة التوازن بتقاطع
منحنى الطلب الكلي المخطط (y^d) مع منحنى العرض الكلي المخطط (y^s)، او بتقاطع منحنى
الطلب الكلي المحقق (y^d) مع منحنى العرض الكلي المحقق (y^s) عند النقطة X .

وبافتراض أن خط (Y^d) يمثل فترة معينة فإن أي دخل إلى يمين أو يسار (Y_0) سيحقق فائضاً EA
أو عجزاً في العرض . وسيتجه الاقتصاد نحو الانكماش أو التوسع حتى يعود التوازن إلى (Y_0)

$$Y^s = Y^d$$

$$EA = Y^d - Y^s$$

بالتعويض بالطلب الكلي

$$EA = C + I + U + G - Y^s$$

$$EA = C + I + U + G - [C + S + R^1 + R^2]$$

بإعادة ترتيب المعادلة

$$EA = S + I + (U - R^1) + (G - R^2)$$

بافتراض ثبات القطاع الحكومي

$$EA = I + S$$

اشتقاق منحنى IS

يتم التحليل البياني لاشتقاق منحنى (investment –saving curve I S)

تحت ظل الافتراضات التالية :

1 – أن القطاع الحكومي والقطاع العام في حالة توازن دائماً لأن الافتراض لايجوز الا عند الحاجة و بدون فائدة).

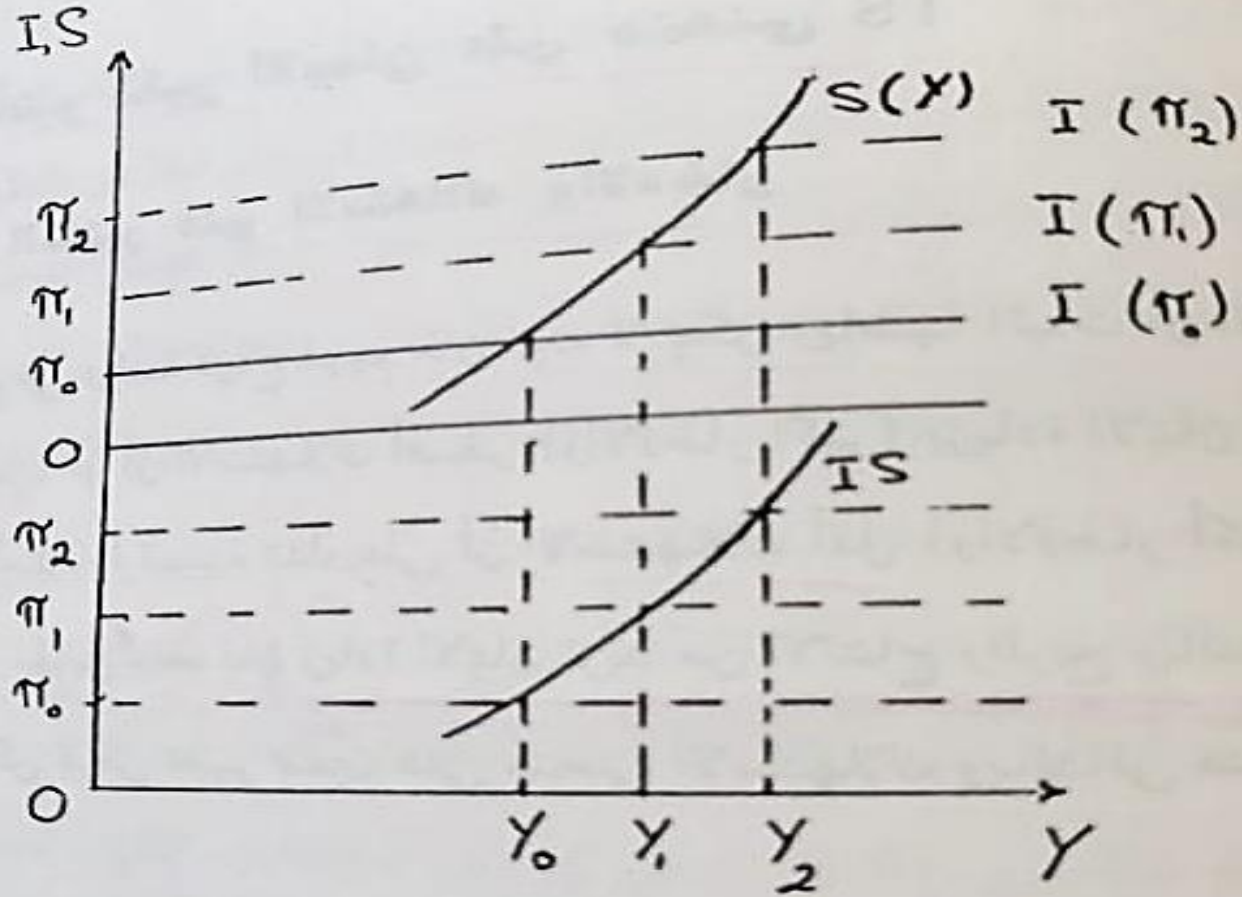
2 – أن معدل المشاركة مستقر ($m^e = \theta$) كم ان معدل الربح π لا يؤثر على الاستهلاك تزامناً مع نظرية كنز .

3 – الإيمان (i) مستقر في الأجل القصير .

يشكل الادخار الفرق بين الدخل و الاستهلاك $S = Y - C$ ، و بالتالي فإن الادخار مثل الاستهلاك هو دالة في

الدخل (Y) والإيمان i ، والربح المتوقع π

(١٤٧)



شكل (٢-٥)

وعليه فإن معادلة الفائض
تكون

$$EA = I(\pi) - S(Y)$$

وعند التوازن $EA=0$

وتتمثل جميع النقاط التي

يتساوى فيها الادخار

والاستثمار منحنى IS

تأثير تغير الايمان على منحنى I S :

التأثير على الاستهلاك والادخار

- لا يمكن رياضياً اثبات أن الاستهلاك أكثر والادخار أقل بالرغم من أن زيادة الإيمان تزيد من الإنتاج والربح وبالتالي الاستهلاك و تدل الأمثلة الرقمية على أن الاستهلاك اقل من الادخار في احوال كثيرة.
- ولا يمكن فرض تغير معين على منحنى الاستهلاك وبالتالي منحنى I S نتيجة تغير الايمان .

التأثير على الاستثمار :

تؤثر زيادة الايمان على الاستثمار بالزيادة بسبب زيادة الانتاج وانخفاض التكاليف .

ولذلك ينزحف منحنى الاستثمار إلى الاسفل ليعبر عن زيادة الاستثمار نتيجة زيادة الإيمان عند كل مستوى من مستويات الأرباح .

وعلى ذلك فانزحاف منحنى IS إلى اليمين ليعبر عن زيادة الإنتاج والدخل عند كل مستوى من مستويات الأرباح .

توازن الطلب الكلي (القطاع النقدي)

الطلب على النقود :

يقسم الطلب على النقود الى ثلاثة اقسام

أ – الطلب على النقود لغرض الوفاء بالمعاملات و يشمل

❖ الوفاء بمعاملات شراء السلع الاستهلاكية والخدمات M_C ، ويمثل هذا الجزء ما يوجد في الاقتصاديات السائدة ، وله علاقة ايجابية بالدخل ، وسلبية بمعدل الربح المتوقع .

❖ الطلب على النقود لغرض الوفاء بمعاملات الاستثمار M_I وله علاقة ايجابية مع معدل الربح والدخل

2 – الطلب على النقود لغرض الاحتياط M_R ويمثل هذا الطلب النسبة من النقود المحتفظ بها التي تتعدى المتطلب المتوسط من النقود للوفاء بالمعاملات وله علاقة ايجابية بالدخل وسلبية بمعدل الربح المتوقع .

3 – الطلب على النقود لغرض الانفاق في سبيل الله M_S ، ويمثل الطلب على النقود لغرض المعاملات الاستهلاكية والاحتياط أي له علاقة ايجابية بالدخل ، وسلبية بمعدل الربح المتوقع .

في الاقتصاد الإسلامي نفترض عدم وجود طلب على النقود لغرض المضاربة (المغامرة) حيث تعمل القواعد الشرعية على التقليل من دور المضاربة وتؤدي هذه القواعد إلى تقليص تواجدتها في الاقتصاد الإسلامي و منها :

- الزكاة على الثروة العاطلة : وتؤدي إلى تقليل الاكتناز وبالتالي تقليل الأرصدة المعدة للمضاربة .
- عدم وجود أسعار الفائدة : وتقلل الميل إلى الاقتراض لغرض المضاربة .
- حظر المقامرة (الميسر) .
- القيود على أسواق المستقبل : فالأصل في المعاملات على أنها آنية ، و يجوز ذلك عند انتفاء وجود الضرر او وجود مصلحة منه
- شروط مبادلة أسهم الشركات المالية : ويشترط لمبادلة أسهمها التقابض (الآنية) والتماثل في القيمة (القيمة الحقيقية مع القيمة المدفوعة) .

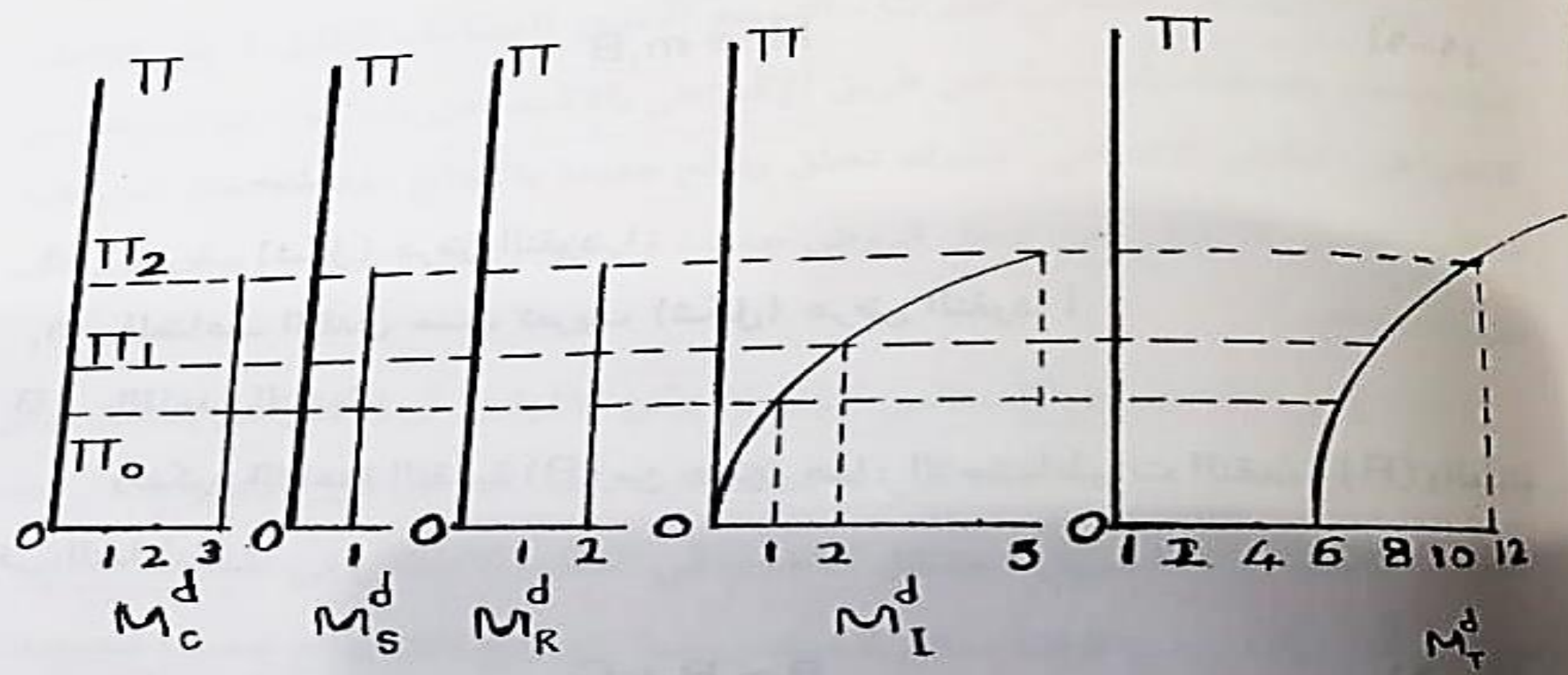
و عليه فان الطلب الكلي M_d يكون كالتالي

$$M_d = M_C + M_S + M_R + M_I$$

و نفترض ان الزكاة تؤثر بشكل مباشر على الطلب بغرض الاستثمار حيث ان العائد الصافي يساوي العائد مخصوماً منه الزكاة. و من ناحية اخرى تؤثر الزكاة بشكل مباشر على طلب النقود بغرض الانفاق في سبيل الله .

و تعتبر دالة النقود مستقرة مع تغير درجة الايمان نظراً لثبات معدل الزكاة و تتأثر بشكل كبير من ناحية الدخل و معدل العائد.

ولغرض التبسيط نفترض أن M_C ، M_S ، و M_R لا تتأثر بتغير معدل الربح ، و بافتراض مستوى معين من الدخل فإن العلاقة بين معدل الربح المتوقع والطلب الكلي على النقود يمكن اشتقاقها بيانياً :



شكل (٦-١)

عرض النقود :

يتكون عرض النقود من عنصرين رئيسيين هما القاعدة النقدية والمضاعف النقدي .

$$M_i = m_i B$$

حيث ان

M_i عرض النقود

B القاعدة النقدية

m_i المضاعف النقدي

و تتكون القاعدة النقدية من جزئين هما الاحتياطيات النقدية R و العملة المتداولة C

$$B=R+C$$

أما المضاعف النقدي (m_i) فيعبر عن درجة مقدرة النظام المصرفي على مضاعفة استغلال القاعدة النقدية عن طريق مختلف أشكال ووسائل التبادل التي تمثل القاعدة النقدية احتياطياً جزئياً لها .

التوسع النقدي (المضاعف)

الاقتصاد الرأسمالي

يتم بصفة رئيسية عن طريق الإقراض والاقتراض بفائدة فالقروض من الاحتياطي النقدي الاضافي للبنوك تخلق ودائع جديدة والودائع الجديدة تخلق احتياطياً اضافياً جديداً مما يمكن من عمل قروض جديدة فتخلق ودائع جديدة وهكذا حتى تتم دورة المضاعف .

الاقتصاد الإسلامي

في فإنه لا يمكن الاقراض أو الاقتراض بفائدة ولكن يمكن الاقراض المجاني أو الاقراض بواسطة التقسيط أو القراض المشاركة وهذه العمليات الشرعية للتمويل تستغل الاحتياطي النقدي الاضافي في عمليات استثمار مباشر أو بشكل وساطات مالية مشروعة ، وينتج ودائع جديدة فتحدث احتياطيات نقدية اضافية جديدة ويترتب عليها ودائع وهكذا حتى تتم دورة المضاعف .

M_{1-B} يشمل

1. نسبة التسرب من الودائع الجارية الى العملة المتداولة
2. نسبة التسرب من الودائع الجارية الى الحسابات التبادلية (شرط التماثل و التقابض (يجيزه)
3. نسبة الاحطياطي القانوني على الودائع الجارية و التبادلية.
4. نسبة الاحطياطي القانوني على الودائع الزمنية.

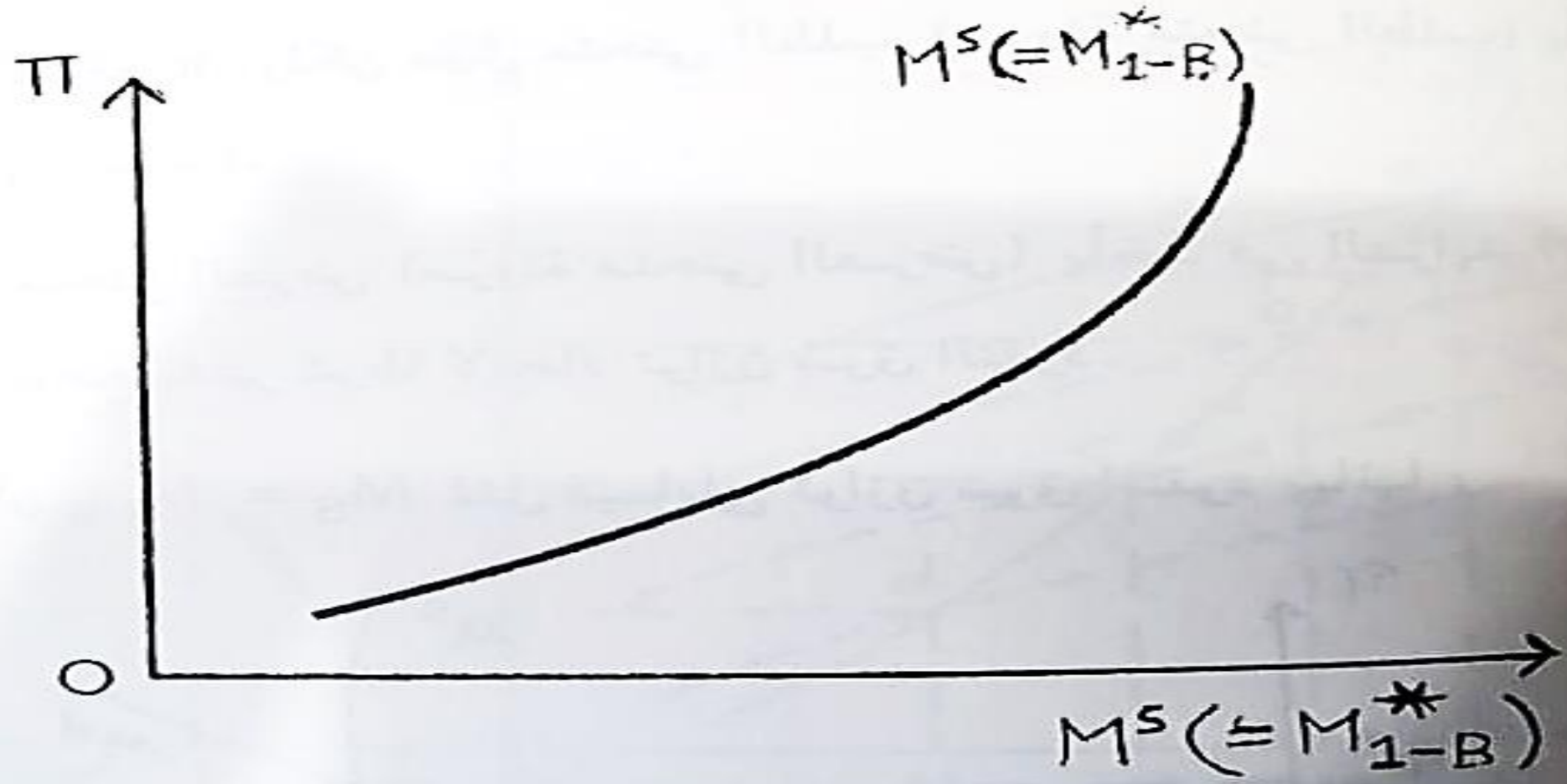
M_{1-B} يشمل

1. نسبة التسرب من الودائع الجارية الى الودائع التبادلية التي يمكن تحويلها اليها من الودائع الاستثمارية قصيرة الاجل
2. نسبة التسرب من الودائع الجارية الى الودائع الاستثمارية قصيرة الاجل
3. نسبة الاحطياطي القانوني على الودائع الاستثمارية قصيرة الاجل
4. الاحطياطات الاضافية.

العلاقة بين معدل الربح المتوقع و عرض النقود

- ولعدم توفر احصائيات المقياس الضيق للنقود (M_{1-B}) في الاقتصاد الاسلامي فلا يمكن اجراء دراسة قياسية لاثبات واقعي بين عرض النقود ومعدل الربح المتوقع ، وحيث يلعب معدل الربح المتوقع مع عرض النقود في الاقتصاد الرأسمالي فيمكن توقع علاقة موجبة . (الشكل البياني ادناه)
- نلاحظ أن كل من منحنى طلب النقود ومنحنى عرض النقود موجب العلاقة مع معدل الربح المتوقع π ولكن ميل منحنى الطلب يأخذ في التناقص .
- بينما ميل منحنى العرض يأخذ في التزايد .

(17V)

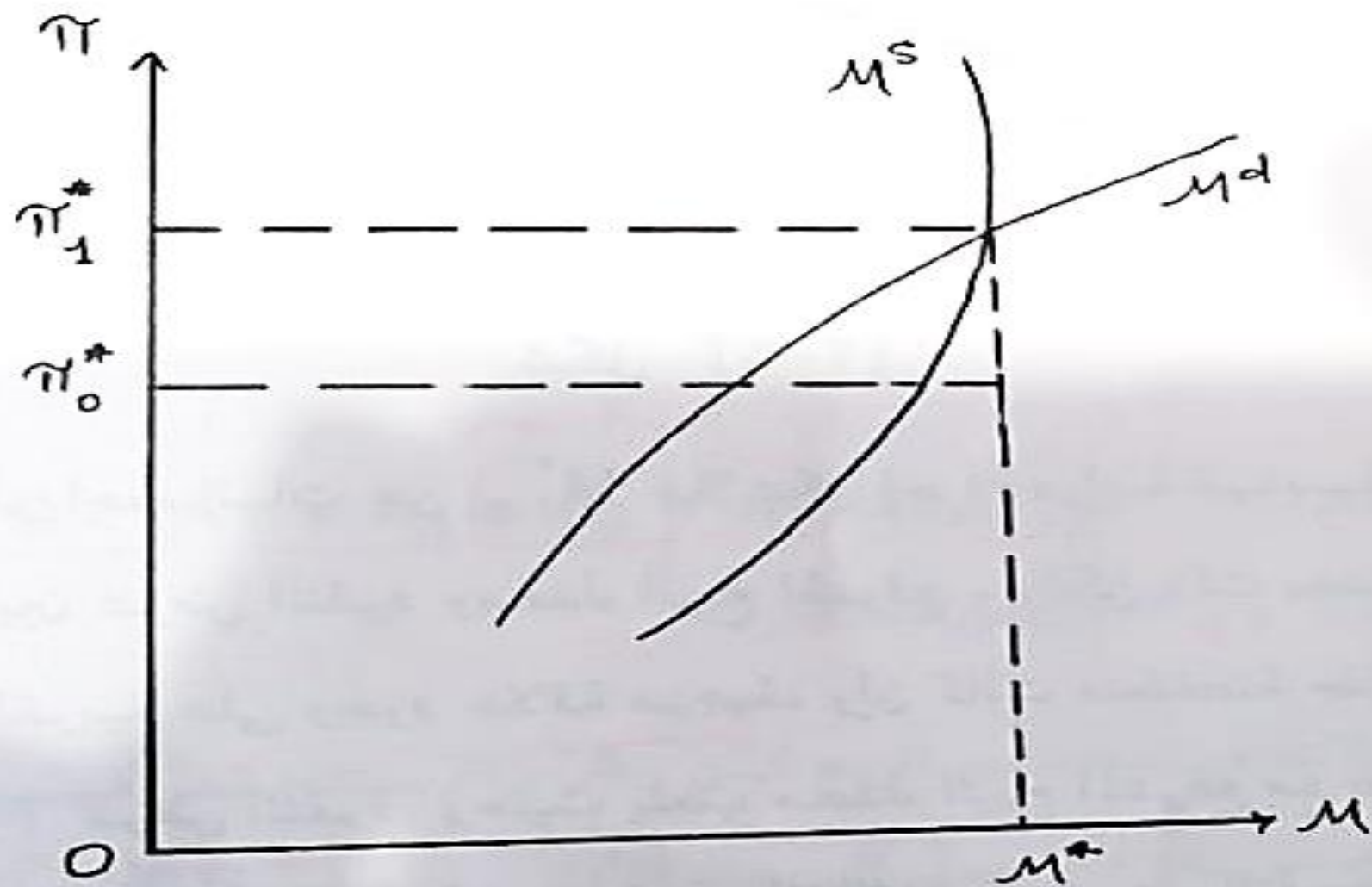


التوازن في سوق النقود

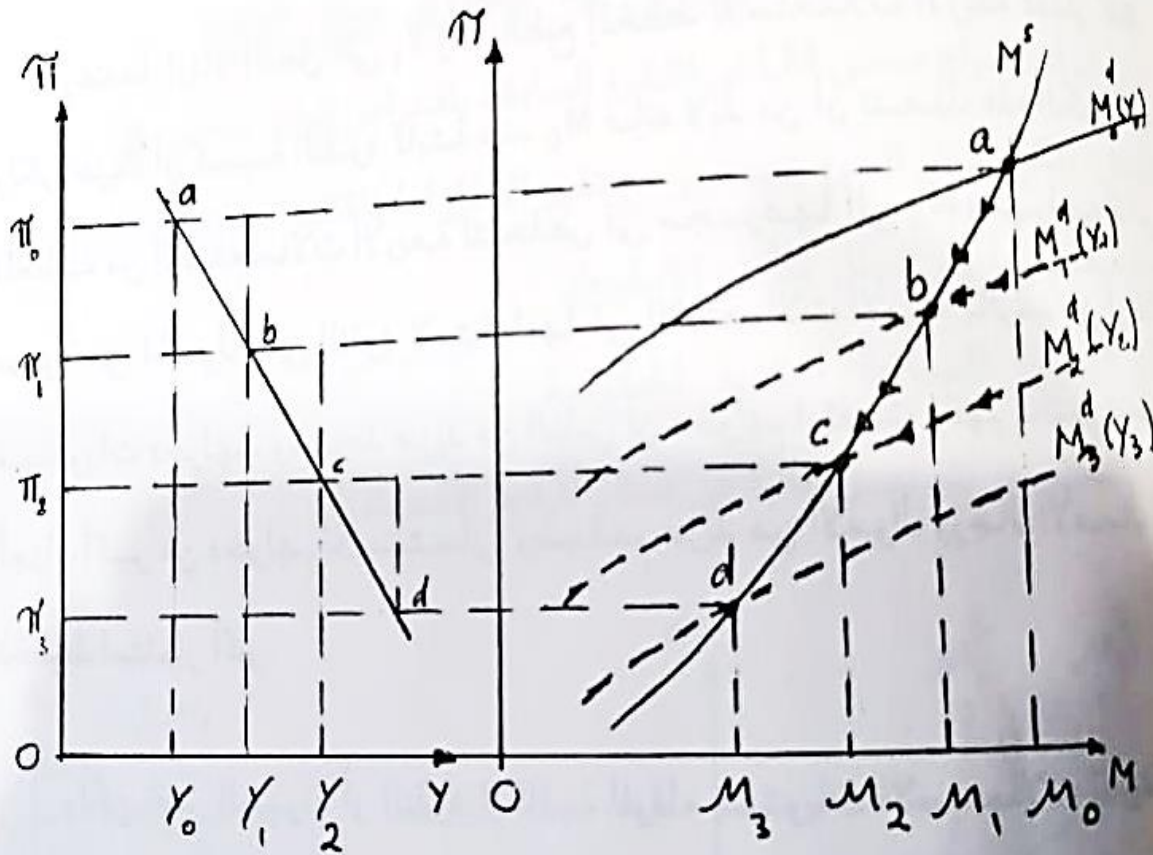
التوازن عند مستوى دخل معين (y_0)

نلاحظ ان كلا من طلب و عرض النقود يرتبط بعلاقة موجبة مع معدل الربح المتوقع و لكن ميل منحنى الطلب ذو معدل متناقص (مرونة المنحنى متزايد) ، بينما ميل منحنى العرض ذو معدل متزايد (مرونة المنحنى متناقصة)، و هذا شرط حدوث التوازن في سوق النقود.

فعند مستوى دخل معين نستطيع يتحدد التوازن في سوق النقد و مستوى الربح المتوقع.



شکل (۶-۳)



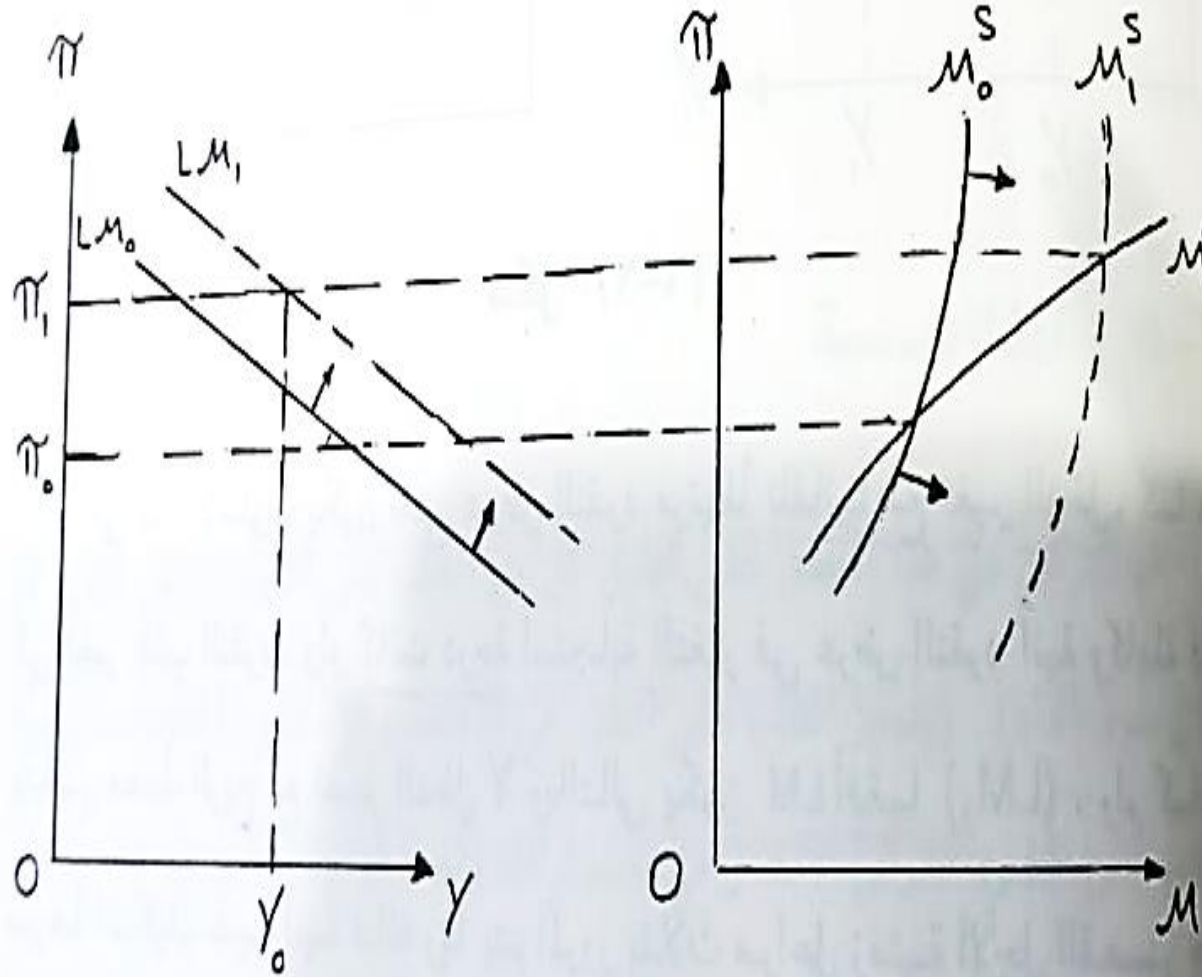
شكل (٦-٤)

التوازن عند مستويات
مختلفة من الدخل مع ثبات
عرض النقود LM،
Liquidity preference-
money supply

التغير في عرض النقود وتوازن سوق النقود

أ- أسلوب السياسة النقدية الحكومية عندما انتقل (M_s) إلى اليمين بسبب السياسة النقدية مع ثبات مستوى الدخل (Y_0) فسيرتفع معدل الربح وبالتالي ينتقل منحنى (LM_0) إلى (LM_1)

ويرجع ارتفاع معدل الربح إلى الانتعاش الاقتصادي الذي حدث بزيادة عرض النقود والتي يتم فيها انفاق كبير فيتوقع رجال الأعمال دخولاً أعلى ومعدلات أرباح أعلى



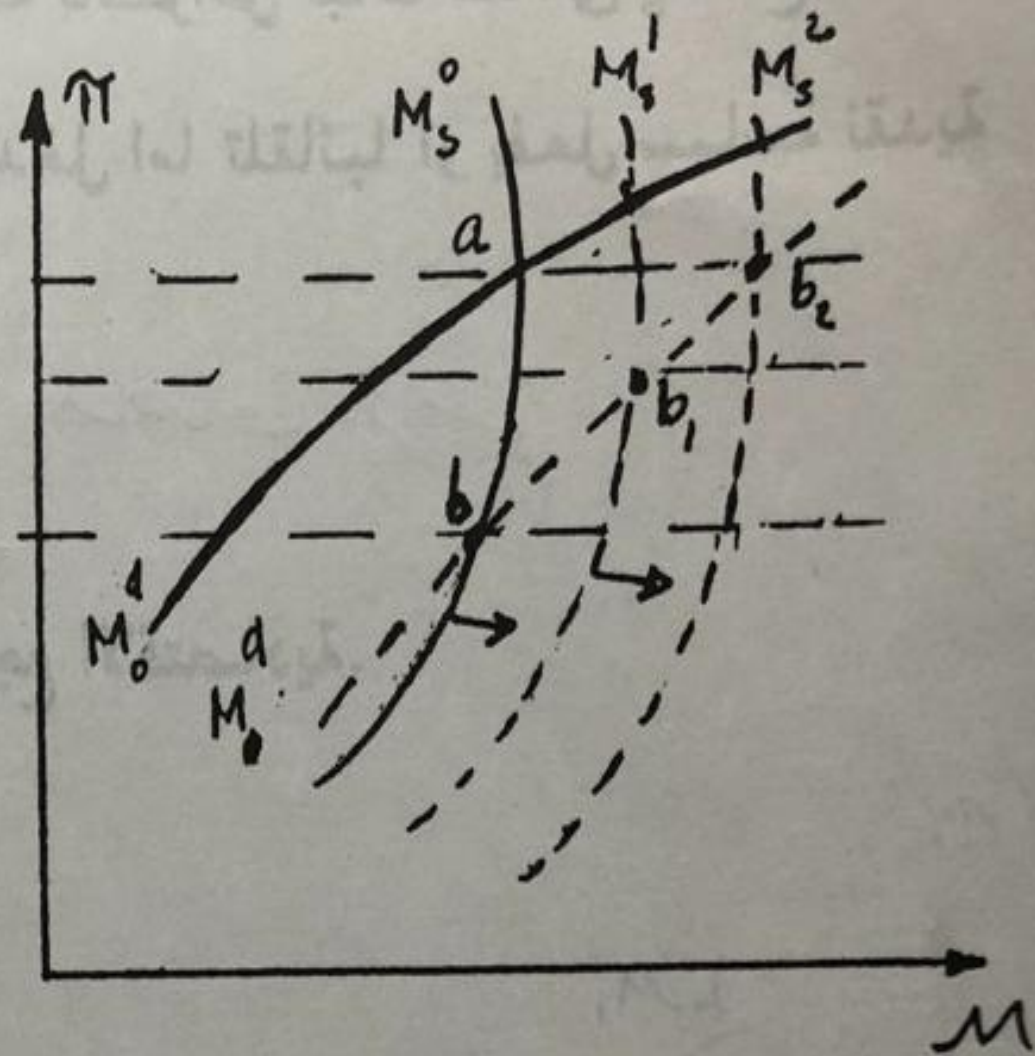
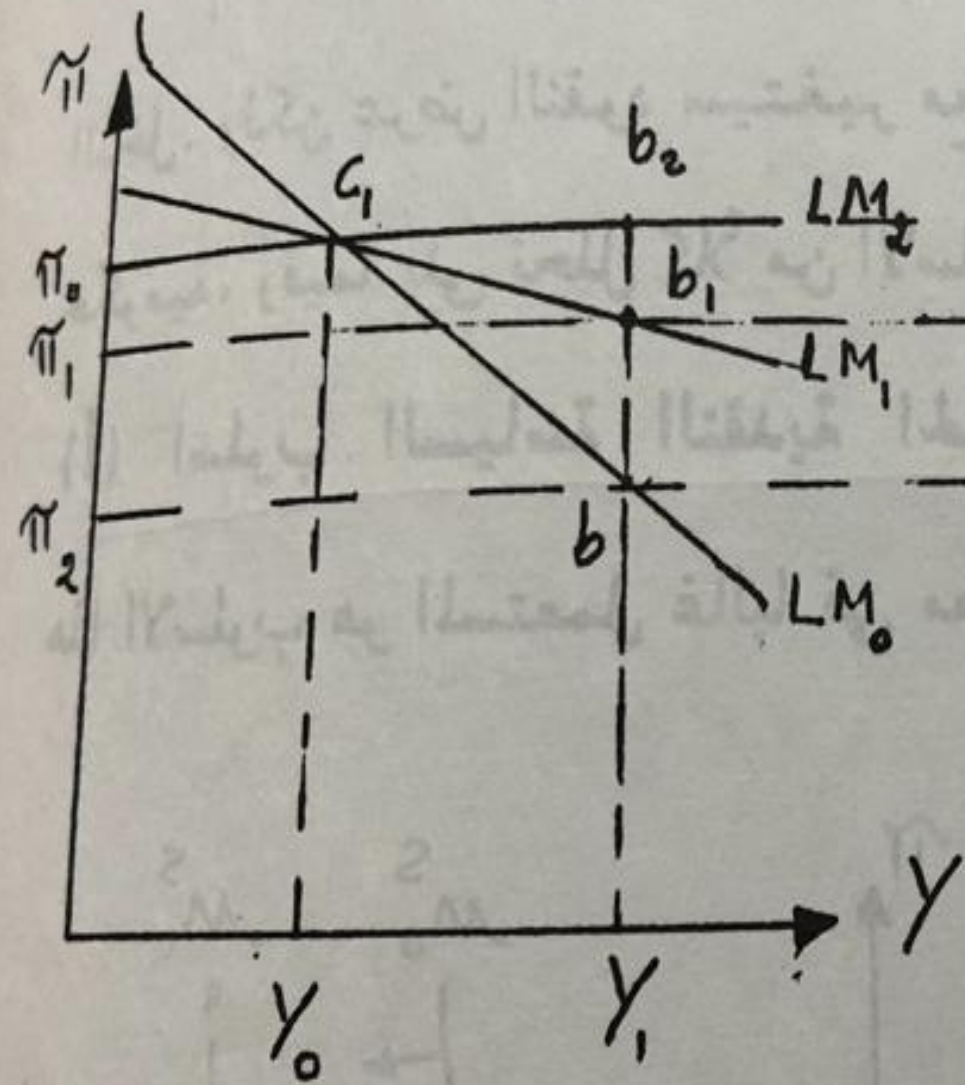
شكل (٦-٥)

ب – الأسلوب التلقائي لزيادة عرض النقود

في هذا الأسلوب يكون تغير عرض النقود مرتبطاً تلقائياً مع تغير الدخل .

كما هو في تغير طلب النقود ولو كانت درجة استجابة التغير في عرض النقود آنية وكاملة

فلن يتغير معدل الربح مع تغير الدخل Y وبالتالي يكون LM أفقياً .



الفصل السابع
التوازن الكلي للطلب الكلي النقدي والحقيقي
التوازن في نموذج IS-LM

بمثل منحنى IS المستويات التوازنية للدخل عند مختلف معدلات الأرباح ويمثل LM المستويات التوازنية للنقود عند معدلات الأرباح والدخول المختلفة .

فيمثل منحنى IS الأزواج من (معدل الربحية المتوقعة ، الدخل) (y ، μ) والتي تمثل التوازن في سوق السلع والخدمات بين الطلب الكلي الحقيقي والعرض الكلي الحقيقي ، ويمثل المنحنى LM الأزواج (y ، μ) التي تمثل التوازن في سوق النقود .

وبالتالي فإن التوازن هو تحديد مستوى معين من الدخل ومعدل معين من الأرباح لكل من سوق السلع والخدمات وسوق النقود .

التوازن في الأجل القصير

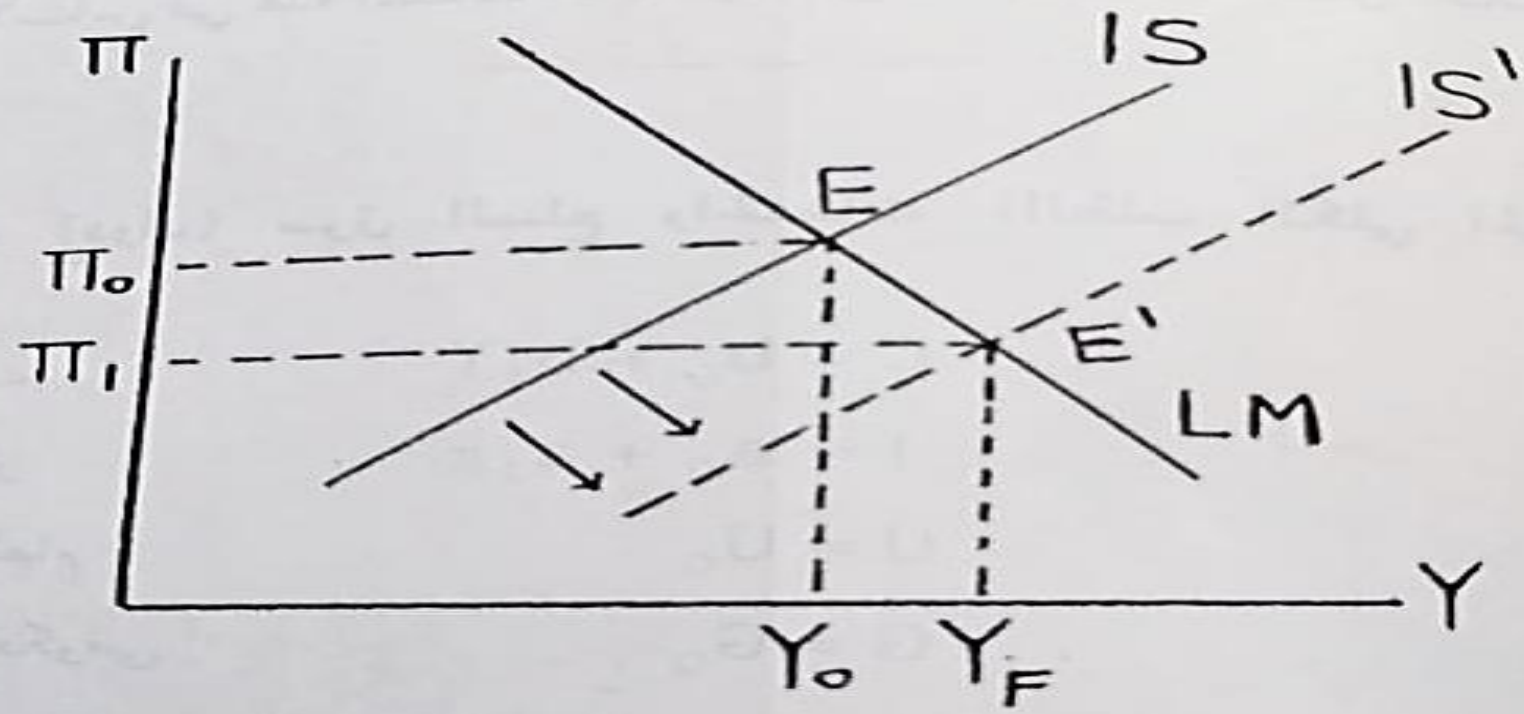
في الأجل القصير يكون منحنى IS موجباً وأما منحنى LM فذو ميل سالب .
أي أن تغير معدل الربحية بالنسبة لتغير طفيف في الدخل يكون موجباً على منحنى IS أما على LM فإن تغير معدل الربحية بالنسبة إلى تغير طفيف في الدخل يكون سالباً .

افترض أن (Y_F) يمثل الدخل الكلي (التوظيف الكامل) فيكون التوازن عند (Y_0) (المتمثل بتقاطع المنحنيين IS ، LM) أقل من (Y_F)

ولتحقيق التوظيف الكامل فيمكن استعمال سياسة مالية توسعية (انخفاض الضرائب ، زيادة الانفاق) مما يؤدي إلى انزحاف المنحنى IS إلى اليمين من IS إلى (E') فيزداد الناتج الكلي من (Y_0) إلى (Y_F) وينخفض

من (π_0) إلى (1π) ويرتبط تحديد حجم هذا الانزحاف بميل منحنى IS وميل منحنى LM.

(١٧٩)



شكل (١-٧)

التوازن فى الأجل الطويل

وفى هذا الجزء بأن التوازن بين IS ، LM فى الأجل الطويل عندما يكون منحنى LM أفقياً ، موازياً لمنحنى الدخل Y أى أن أى تغير طفيف فى مستوى الدخل لا يؤثر على معدل الربح .

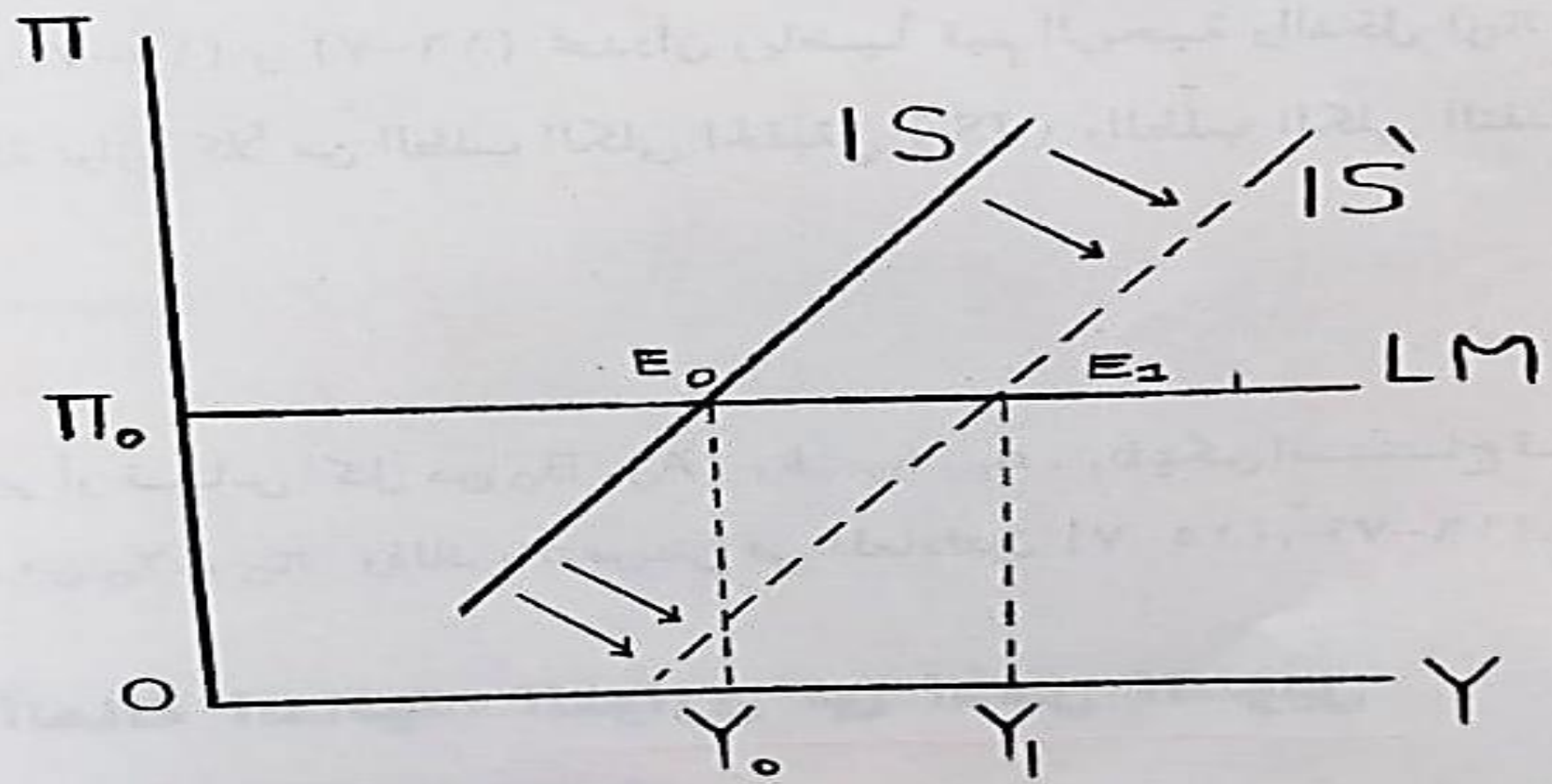
فبالنسبة لميل منحنى LM أما ميل منحنى IS سيبقى موجب أكبر من صفر أى أن التغير فى الدخل يكون مصحوباً بارتفاع فى معدل الربحية .

إن السياسة المالية التوسعية فى هذه الحالة لا تؤثر على معدل الربح بينما تؤثر إيجابياً على الدخل .

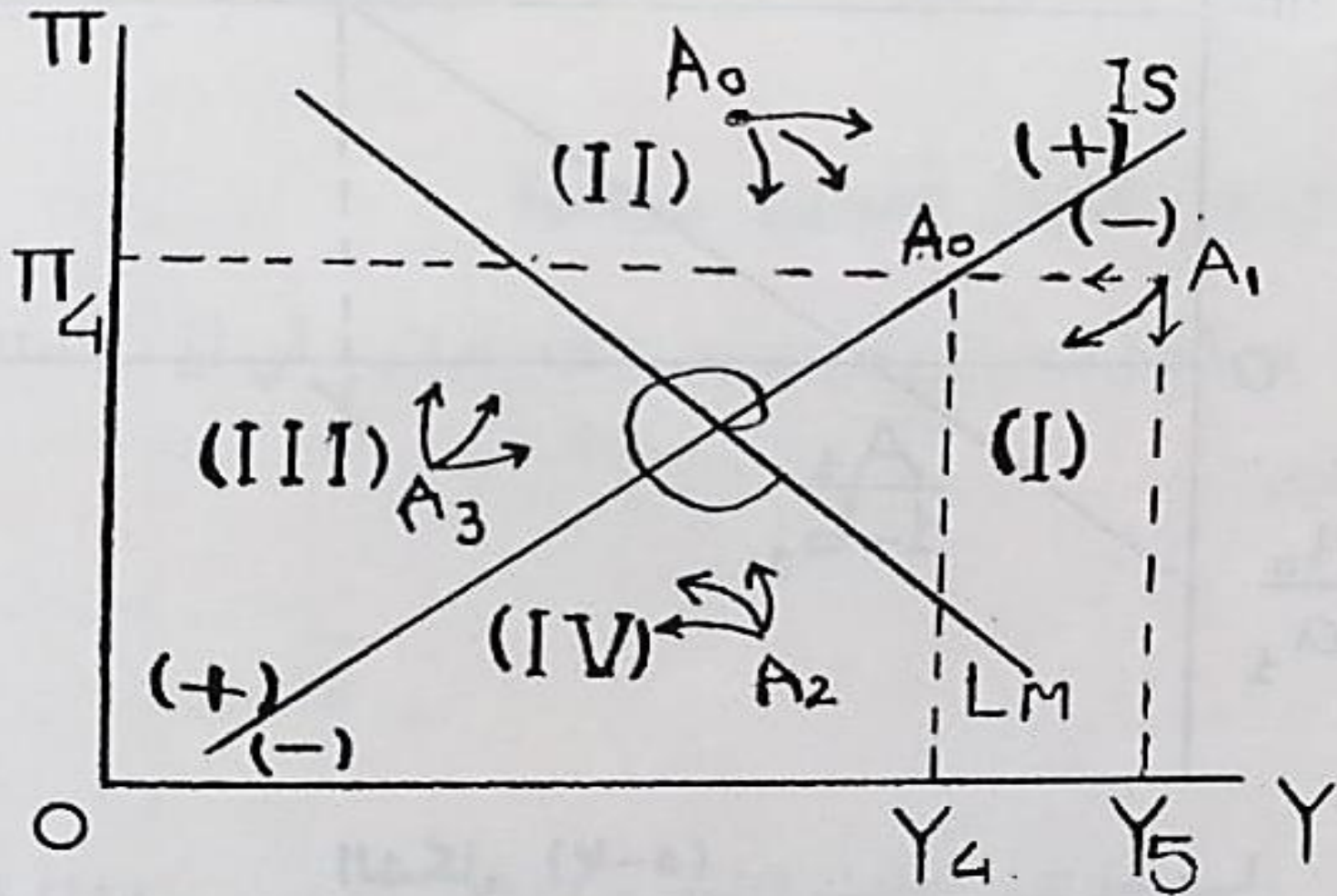
فتؤدي زيادة الانفاق الحكومي ومن ثم الانفاق الكلي (الطلب الكلي) إلى زحف المنحنى IS إلى اليمين من IS إلى (IS') وينتقل التوازن من (E₀) إلى (E₁) .

وحيث أن منحنى LM أفقي فإن اتجاه انتقال لمنحنى IS لا يؤثر على معدل الربحية فيبقى عند نفس المستوى (π_0) وأما الدخل الكلي فيزداد من (Y₀) إلى (Y₁) أي أنه يمكن أن تستعمل السياسة المالية التوسعية لتحقيق العمالة الكاملة التوظيف الكامل .

ونفترض أن الأسواق الأخرى مستقرة وليس لها تأثير على تحليل الاستقرار سوق السلع والخدمات وسوق النقود مثل سوق العمل .



شكل (٧-٣)



شكل (٧-٦)

ولذلك
 فتحليل
 الاستقرار
 سيعتمد على
 منحنيات IS
 و LM .

نقسم المستوى إلى أربع مناطق

- المنطقة I فائض في عرض السلع وفائض في طلب النقود .
- المنطقة II : فائض في طلب السلع وفائض في طلب النقود
- المنطقة III : فائض في طلب السلع وفائض في عرض النقود
- المنطقة IV : فائض في عرض السلع وفائض في عرض النقود .

فعند كل نقطة على منحنى IS كالنقطة : (A_0) هناك توازن في سوق السلع والخدمات أي تساوي الادخار مع الاستثمار عند هذه النقطة ولكل نقطة خارج منحنى IS فهي تعبر عن عدم توازن سوق السلع والخدمات .

مثلا A_1 والتي تعبر عن نفس مستوى الربح (π) ولكن لدخل أعلى (Y_5) فستجد أن الادخار ازداد بينما بقي الاستثمار كما هو فيصبح هناك فائض في الادخار عن الاستثمار أي فائض في سوق السلع والخدمات ، وبالتالي ينخفض الانتاج والدخل .

أما الانزحاف إلى اليسار منحنى IS فيحدث عجز في سوق السلع والخدمات وبالتالي يتجه الانتاج والدخل إلى الزيادة .

فكل نقطة على المنحنى LM كالنقطة () إلى عدم توازن في سوق النقود تتمثل في فائض في الطلب على النقود فيؤدي إلى انخفاض π معدل الربح المتوقع .

وأما النقطة () فهناك عدم توازن في سوق النقود سيتمثل في عجز طلب النقود فيرتفع معدل الربح المتوقع وبناء على ذلك فالنقطة E تمثل نقطة مستقرة للنموذج في الأجل القصير .

التوازن والتوظيف الكامل

تؤدي السوق الرأسمالية إلى حلول توازنية لا تحقق التوظيف الكامل ، ولا تستطيع هذه السوق حل هذه المشكلة تلقائياً بل تحتاج إلى إيجاد اداة خارجية هي السياسات المالية والنقدية . ولكن في السوق الاسلامية تحدث الحلول التوازنية بما يحقق التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج والنمو في عرض عناصر الإنتاج بشكل يكافئ النمو في الطلب والإنفاق الكلي .

ولإثبات أو ايضاح كيف أن الاقتصاد الاسلامي يوجد الحلول التوازنية تلقائياً ، والتي تحقق التوظيف الكامل دون الحاجة إلى تدخل كبير يمكن استخدام أحد الطريقتين الآتيتين :

أ - تحديد خلل أو سبب من الأسباب المؤدية في الاقتصاد الرأسمالي إلى عدم التوازن تلقائياً عند التوظيف الكامل ثم ايضاح كيف أن هذا السبب أو الأسباب لا توجد في الاقتصاد الاسلامي .

ب - افتراض توقف ضابط أو مبدأ اسلامي كالزكاة أو تحريم سعر الفائدة ثم ايضاح كيف يحدث خلل في مقدرة الاقتصاد على تحقيق التوازن التلقائي عند التوظيف الكامل ثم إعادة عمل الضابط وبيان كيف يتحقق التوازن مرة أخرى عند التوظيف الكامل .

ومن العوامل أو الضوابط المؤدية إلى استقرار الاقتصاد الإسلامي

تحريم أسعار الفائدة ، منع الضرائب ، منع القمار ، إيجاد الزكاة والصدقات والوقف .